الفَوَائِدُ الجَزَرِيَّةُ

(مقدمة لقارئ صحيح البخاري)

لشيخ القراء شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد

ابن محمد بن علي بن يوسف المعروف

بابن الجزري -رحمه الله- (٧٥١ هـ - ٨٣٣هـ)

الباحث

د/ سُلطانِ بنِ مُعيوضِ العُصَيْمِيّ

أستاذ مساعد متعاون بقسم الحديث وعلومه

بكلية الدعوة وأصول الدين

جامعة أم القرى

الفوائد الجزرية -مقدمة لقارئ صحيح البخاري لابن الجزري رحمه الله دراسة وتحقيق

د/ سلطان بن معيوض العصيمي
قسم الحديث وعلومه، بكلية الدعوة وأصول الدين،
جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: Sultanosamai@gmail.com

ملخص البحث

أهداف البحث: اخراج تراث العلماء السابقين على وجه لائق ينتفع به أهل العلم وطلابه، والبحث في ثنايا المخطوطات عن ما يخدم العلوم الشريعة ويقربها للمتعلمين.

منهج البحث: يقع البحث في قسمين، القسم الأول: يتعلق بدراسة المخطوط ومنهج تحقيقه، وترجمة مؤلفه.

والقسم الثاني: النص المحقق، ويشتمل على سبع وعشرين فائدة تتعلق بالبخاري وصحيحه، وشيئا من مسائل علوم الحديث.

أهم النتائج: عظم عناية العلماء بصحيح البخاري لما له من مكانة بين دواوين السنة، والعناية بمصطلح الحديث وبيان أثره في حفظ السنة، واهتمام ابن اجزري رحمه الله بالحديث وعلومه من خلال تعدد مؤلفاته في هذا العلم.

أهم التوصيات: يوصي الباحث بالبحث والتنقيب في مكتبات المخطوطات عن مالم يحقق من الكتب والرسائل واخراجها للاستفادة من علم السابقين من علماء المسلمين، ودراسة جهود ابن الجزري في خدمة الحديث النبوي، والاهتمام بمناهج المؤلفين للاستفادة من كتبهم.

الكلمات المفتاحية: حديث، البخاري، ابن الجزري، الصحيح.

Al–Jazariyyah Benefits (An Introduction to the Reader of Sahih al–Bukhari), Investigated Study
Sultan bin Muwaid Al Udaimi
College of Da`wah and Fundamentals of Religion
Hadith specialization and its sciences ,Umm Al Qura University,
Kingdom of Saudi Arabia.
E–mail : Sultanosamai@gmail.com

Abstract

Research Objectives: Introducing the heritage of previous scholars in a suitable manner for the benefit of scholars and students, and searching in the manuscripts for what serves Sharia and bringing them closer to the learners.
Research Methodology: The research is divided into two sections; section one: Studying the manuscript and the method for its investigation, and its author biography.
Section two: The investigated text and it includes twenty-seven benefits related to Al-Bukhari and his book, and some issues related to Hadith terminology.
The main findings: The great extent of the scholars' interest in Sahih al-Bukhari because of its status among the books of Sunnah, the interest in hadith terminology and its effect on preserving Sunnah, as well as the interest of Ibn Al-Jazari in hadith terminology through his various books.
The main recommendations: The researcher recommends searching manuscript libraries for books and theses that have not been reviewed and extracting them to benefit from the knowledge of previous Muslim scholars, studying the efforts of Ibn al-Jazari in serving the Prophet's hadith, and paying attention to the authors' methodologies to benefit from their books.

Keywords: Hadith , Bukhari , Ibn Al-Jazari , Al-Sahih.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد .....

فإن من أهمية السنة النبوية عند المسلمين، وعناية العلماء بها، الاهتمام بكتاب "صحيح البخاري"- رحمه الله-، والحرص على خدمته بما يحقق الاستفادة منه، ومعرفة وفهم ما وَرَد فيه من سنة النبي ﷺ.

فكم من شارح، ومختصر، ومعتني بهذا الكتاب العظيم؟ الذي هو أول كتاب بعد كتاب الله تعالى اعتنى به أهل الإسلام.

فمن جملة ذلك ما كُتب كمقدمات لقارئ الصحيح، ما كتبه إمام القراءات ابن الجزري – رحمه الله-، من فوائد وتنبيهات ينبغي المعرفة بها مسبقًا لمن أراد قراءة صحيح البخاري، والانتفاع به.

فقد كتب – رحمه الله- سبعًا وعشرين فائدةً قال عنها: "إنه مما ينبغي على قارئ الصحيح معرفتها"، وقد يسّر اللهُ الحصولَ على المخطوط الذي حوى هذه الفوائد، ثم نسخَه والتعليقَ عليه بما فتح الله سبحانه وتعالى، واللهَ أسألُ أن يجعله من العلم النافع، والعمل الصالح، وأن يكتب لكاتبه ومحققه وقارئه الأجر والمثوبة، إن الله هو الغني الكريم.

كتبه: سُلْطانُ بنُ معيوضٍ العُصَيميُّ
في غرة شهر الله المحرم ١٤٤١ هـ
المملكة العربية السعودية – الطائف

۞خُطَّةُ التَّحْقِيقِ۞

قسمتُ العمل في تحقيق هذا المخطوط إلى قسمين:

۞ القسم الأول: قسم الدراسة.

وفيه فصلان:

☜ الفصل الأول: دراسة المخطوط.

وفيه مباحث:

✎ المبحث الأول: وصف المخطوط.

✎ المبحث الثاني: نسبته لابن الجزري.

✎ المبحث الثالث: منهجي في تحقيقه.

☜ الفصل الثاني: ترجمة ابن الجزري.

ويشمل: اسمه ومولده – نشأته – شيوخه – تلاميذه – مؤلفاته – كلام العلماء فيه– وفاته.

۞ القسم الثاني: النص المحقق.

القسم الأول

قسم الدراسة

وفيه فصلان:

الفصل الأول:

دراسة المخطوط.

الفصل الثاني:

ترجمة ابن الجزري.

الفصل الأول

دراسة المخطوط

وفيه مباحث:

المبحث الأول:

وصف المخطوط.

المبحث الثاني:

نسبته لابن الجزري.

المبحث الثالث:

منهجي في تحقيقه.

المبحث الأول وصف المخطوط

هذا المخطوط (الفوائد الجزرية) من المخطوطات الخاصة بمكتبة الشيخ: أحمد بن محمد بن عبدالجليل الغزي؛ باليمن مدينة زبيد، وللأسف لم أجد لها نسخة ثانية حسب ما بحثت في فهارس المخطوطات، ولعل الله سبحانه وتعالى أن ييسر لي أو لغيري نُسخًا أخرى لها.

ويقع هذا المخطوط في تسع صفحات، والمصور منها جاء على ست أوراق، الأول فيه وجهان، والثاني والثالث كل منهما وجه، والرابع والخامس من هذه الأوراق فيه وجهان، ثم السادس منها وجه واحد.

وفي كل وجه متوسط الأسطر (٢٥) سطرًا، في كل سطر قرابة (١٣) كلمة.

وقد كُتب بخط النسخ، وهو واضح في أغلبه إلا في بعض المواضع أشرتُ لها في موضعها، وقد ميّز الناسخ أرقام الفوائد باللون الأحمر.

المبحث الثاني تسميته ونسبته لابن الجزري

بالنسبة لتسمية هذه الورقات، فلم يكتب لها اسم، وإنما جاء في أولها قوله: "هذه فوائد تتعلق بصحيح البخاري، فينبغي أن يعرفها الطالب في وقت شروعه فيه".

ثم جاء في آخرها قوله: "تمت الفوائد الجزرية بعون الله تعالى وحُسن توفيقه".

فاخترتُ أن يكون اسمها: الفوائد الجزرية (مقدمة لقارئ صحيح البخاري). وذلك جمعًا بين ما ذكره في وصف هذه الأوراق.

وأما نسبتها لابن الجزري: فلم أجد من ذكرها في مؤلفات ابن الجزري، وقد تتبعت ما كتب في ترجمة ابن الجزري فلم أجد من نسب له هذا المؤلَف.

ولكن هناك أمور تؤكد نسبة هذه الفوائد لابن الجزري، وهي:

١- جاء في أول المخطوط نسبته لابن الجزري، قال في أوله بعد البسملة: "قال الشيخ الإمام، بركة الأنام، خاتمة الحفاظ المتقنين الأعلام، أبو الخير، شمس الشريعة والدين، محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، نفع الله تعالى بعلومه، ورضي عنه وعن سلفه وشيوخه، آمين".

٢- في أخر المخطوط، جاءت النسبة إليه، بقوله: "تمت الفوائد الجزرية".

٣- الإحالة إلى كتبه في ثنايا هذه الأوراق، فقد أحال في آخر (ق١/٢) على كتاب له فقال: "وأن ما تقرر ذكرناه في كتابنا (البداية في معالم الرواية)، فليراجع فإنه مهم".

وكذا أحال في آخر سطر في المخطوط على الكتاب نفسه، فقال: "عندي في ذلك تفصيل ذكرته في البداية".

وهذا الكتاب ذكره أكثر من ترجم لابن الجزري، وأنه ألّفه بدايةً لمنظومته المسماة بـ (الهداية إلى معالم الرواية)، والراجح أنه الكتاب نفسه المسمى: (تذكرة العلماء في أصول الحديث) كما تم بيانه في موضعه عند أول ذكر لكتاب (البداية) في النص المحقق .

المبحث الثالث منهجي في تحقيقه

١-نسخت المخطوط، مراعيًا فيه قواعد الإملاء، وعلامات الترقيم.

٢-خرّجت الأحاديث على قلتها من مصادرها الأصلية.

٣-وثّقت الأقوال المنقولة من الكتب المعتمدة.

٤-نسبت كل فائدة إلى مصدرها من كتب أهل العلم.

٥- أضفت ما يحتاج إلى إضافة، ليستقيم المعنى بين معكوفتين [ ].

٦- ذكرت في الحاشية بعض ما تيسر مما يُحتاج إليه، إما بيان غريب أو فائدة أو اعتراض أو توضيح إشكال، ونحو ذلك.

٧- ترجمت بترجمة مختصرة لمن ورد من الأعلام في الكتاب، وتعريف ببعض الأماكن.

٨- وضعت فهرسًا للموضوعات والمصادر.

صورة من الصفحة الأولى للمخطوط

صورة من آخر صفحة من المخطوط

الفصل الثاني

ترجمة ابن الجزري

ويشمل:

- اسمه ومولده.
- نشأته .
- شيوخه.
- تلاميذه.
- مؤلفاته.
- كلام العلماء فيه.
- وفاته.

اسمه ومولده:

أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجَزَرِيُّ[1]، الشهير بابن الجَزَرِيّ، الدمشقي، الشافعي، المقرئ، الحافظ شيخ الإقراء في زمانه.

و "الجَزَرِيُّ: -بفتح الجيم والزاي وكسر الراء- هذه النسبة إلى الجزيرة، وهي إلى عدة بلاد من ديار بكر، واسم خاص لبلدة واحدة يقال لها جزيرة ابن عمر، وعدة بلاد منها الموصل وسنجار وحران والرقة ورأس العين وآمد وميافارقين، وهي بلاد بين الدجلة والفرات، وإنما قيل لها الجزيرة لهذا"[2].

ولد - رحمه الله- يوم الجمعة ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة هجرية، داخل خط القصاعين بين السورين بدمشق الشام، وهو كردي الأصل.

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٤٧)، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٢٢٢/٣)، إنباء الغمر بأبناء العمر (٣/ ٤٦٧)، بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (ص: ٩٧)، نيل الأمل في ذيل الدول (٤/ ٢٨٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢٩٨/٩)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٩)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢٥٥/٩)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٤٩)، طبقات المفسرين للداوودي (٦٤/٢)، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (ص: ٢٥)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/ ٢٥٧)، الأعلام للزركلي (٧/ ٤٥).

(٢) الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٦٩).

نشأته وحياته:

نشأَ - رحمه الله- في دمشق، وأتمَّ حفظَ القرآن الكريم في الثالثة عشر من عمرِه، وصلَّى به وهو ابن أربعة عشر، وأفرد القراءات وعمره خمسة عشر عامًا، وجمعَها وهو ابن سبعة عشر عامًا.

وحجَّ مرارًا، ورحلَ إلى مصر تكرارًا، والتقَى بالأئمَّة القرَّاء، وسمع الحديثَ، وأخذ الفقهَ، وأجازَه بالإفتاء أبو الفداء إسماعيل بن كثير وغيرُه.

وجلس للإقراء تحت قُبَّة النَّسر من الجامع الأُموي سنين، وولِيَ مشيخةَ الإقراء الكبرى، وابتنى بدمشق مدرسةً سمَّاها "دار القرآن الكريم"، وولِيَ قضاءَ الشام سنة ٧٩٣هـ.

ولم يكن الإمام عالمًا في التجويدِ والقراءات فحَسْب؛ بل كان عالمًا في شتَّى العلومِ؛ من تفسيرٍ وحديث وفقهٍ وأصول وتوحيدٍ وبلاغة ولغة، وسافر لنشر العلمِ إلى أنطاكيا ثم بُرْصَة في تركيا، ولما قامَت الفتنةُ التيموريَّة في بلاد الروم رحل إلى بلاد ما وراء النَّهر، ثم إلى شيراز في إيران، وتعلَّم على يديه خلقٌ كثيرون.

شيوخه:

كان ابنُ الجزري - رحمه الله- شافعيَّ المذهبِ، تلقَّى العلمَ على شيوخ كثيرين[1]، منهم في علمَ القراءات والتجويد: العلاَّمة أبو محمد عبدالوهاب

(١) ذكر ابن الجزري شيوخه في ترجمة نفسه في كتابه: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٤٨).

ابن السلاَّر (سنة ٧٨٢هـ)[١]، والشيخ أحمد بن إبراهيم الطحان (ت:٧٨٢هـ)[٢]، والعلاَّمة أبو عبدالله محمد بن الصائغ (ت:٧٧٦هـ)[٣]، وغيرهم.

وتلقَّى - رحمه الله- الحديثَ والفقه والأصول واللُّغة وغير ذلك: من خَلْقٍ كثير من شيوخ الحجاز والشام ومصر وغيرهم، منهم: شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني (ت:٨٠٥ هـ)[٤]، والإمام المفسِّر المحدِّث الحافظ المؤرِّخ أبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت: ٧٧٤)[٥]، وهو أوَّل من أجاز له بالإفتاء والتدريس سنة ٧٧٤هـ، وغيرهم.

تلاميذه:

تلقى العلم والقراءات خلق كثير عن ابن الجزري[٦] ومنهم على سبيل المثال:

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٢٤٠).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٣).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٦٣).

(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩/ ٨٠)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٢٩).

(٥) طبقات المفسرين للداوودي (١/ ١١١).

(٦) ذكرهم وغيرهم ابن الجزري - رحمه الله- في ترجمته لنفسه في غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٤٨).

إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت: ٨٨٥ هـ)[١]، وأبو الفتح محمد ابن محمد بن علي المزي (ت:٩٠٦هـ)[٢]، وأبو بكر بن أحمد بن مصبح الحموي (ت: ٧٩٨هـ)[٣]، وغيرهم.

مؤلفاته:

كان ابن الجزري من المكثرين في التأليف، وقد تعددت كتبه في فنون ومعارف شتى، وإن كان علم القراءات والتجويد هو العلم الذي اشتهر به، وغلب عليه، إلاَّ أنَّ له كتبًا في الحديث ومصطلحِه، والفقه وأصوله، والتاريخ والتراجم، والنحو وعلوم العربية، وغير ذلك، وتجاوز عددُ مصنَّفاته الثمانين كتابًا، نذكر منها أهمَّ مؤلَّفاته:

- في علمِ القراءات والتجويد، من أشهر كتبه المؤلفة فيه: إتحاف المهَرة في تتمَّة العشرة، ومنظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه؛ المشهورة بـ "المقدمة الجزرية، ومنظومة طيِّبة النشر في القراءات العشر، والنشر في القراءات العشر.
- وفي الحديث وعلومه، من أشهرها: الهداية في علوم الرواية وهو نظم، وتذكرة العلماء في أصول الحديث –مختصرٌ جعله بدايةً لمنظومته

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩/ ٥٠٩)، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٣/ ١٠٦٧).

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٠/ ٤٤).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٧٩).

المسماة بالهداية إلى معالم الرواية، وله تسمية أخرى: البداية في علوم الرواية-، والحصن الحصين من كلام سيد المرسلين- في الأذكار والدعوات- وغيرها.

- وفي التراجم، من مشهور كتبه: غاية النهاية في طبقات القرَّاء، وغيره.

وغيرها كثير، ذكرها الأستاذ/ محمد مطيع الحافظ، في كتابه عن ابن الجزري، ونشرها مركز جمعة الماجد عام (١٤١٤ هـ)، فقد سمى منها سبعة وثمانين عنوانًا في مختلف العلوم الإسلامية، والتي تنسب لابن الجزري المطبوع منها والمخطوط والمفقود.

كلام العلماء فيه:

قال الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ): "وطلب بنفسه وكتب الطباق وعني بالنظم، وكانت عنايته بالقراءات أكثر، وذيل طبقات القراء للذهبي وأجاد فيه، ونظم قصيدة في قراءة الثلاثة، وجمع النشر في القراءات العشر جودةً"(١)، وقال ايضًا: "وكان قد ثقل سمعه قليلا، ولكن بصره صحيح يكتب الخط الدقيق على عادته، وليس له في الفقه يد، بل فنه الذي مهر فيه القراءات. وله عمل في الحديث، وله نظم وسط"(٢).

---

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٣/ ٤٦٧) وقد وقع في اسمه خطأ في هذا الكتاب، فذكر محمد اربعاً، وإنما اسم ابن الجزري المشهور محمد بن محمد بن محمد، ثلاثة فقط.

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٣/ ٢٢٨).

وقال زين الدين عبدالباسط بن أبي الصفاء الملطيّ الحنفيّ (المتوفى: ٩٢٠ هـ): "وكان إماما عالما، بارعا حافظا، محدّثا، مقرئا، ماهرا في القراءات والحديث مبرّزا فيهما. وله عدّة تصانيف جليلة في علم القراءات كتابه «النشر» وغيره أيضا. وانتهت إليه الرياسة في الإقراء، وجال البلاد وعمّم وأكرم من الملوك، وولي قضاء شيراز عن تمرلنك، وسمع من جماعة، منهم ابن أميلة، وفضائله وشهرته تغني عن مزيد التعريف به"(١).

وقال عبدالحي بن أحمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩ هـ): "وبالجملة فإنه كان عديم النّظير، طائر الصّيت. انتفع الناس بكتبه وسارت في الآفاق مسير الشمس"(٢).

وفاته:

توفي ابن الجزري - رحمه الله-، ضحوة يوم الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول، سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة (٨٣٣ هـ)، بمنزله بسوق الإسكافيين بمدينة شيراز - في إيران حاليا-، ودفن بدار القرآن التي أنشأها بها، وعمره اثنان وثمانين سنة رحمه الله تعالى.

(١) نيل الأمل في ذيل الدول (٤/ ٢٨٩).
(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩/ ٢٩٩).

القسم الثاني

النص المحقق

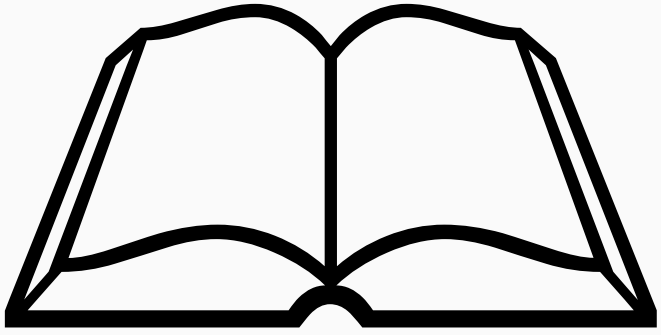

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الإعانة، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال الشيخ الإمام، بركة الأنام، خاتمة الحفَّاظ المتقين الأعلام، أبوالخير، شمس الشريعة والدين، محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، نفع الله تعالى بعلومه، ورضي عنه وعن سلفه وشيوخه، آمين:

الحمد لله رب العالمين وحده حق حمده، وصلاته وسلامه على سيد خلقه، محمد رسوله وحبه، وعلى آله وصحبه، وتابعيهم المراعين لعهده.

هذه فوائد تتعلق بصحيح البخاري، فينبغي أن يعرفها الطالب في وقت شروعه فيه.

الأولى:

أن البخاري[1] هو؛ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن المغيرة -بضم الميم وقد تُكسر- ابن بَرْدِزْبَه -بفتح الباء الموحدة، وراء مهملة ساكنة، ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي معجمة ساكنة، ثم باء موحدة، ثم ها- وهو بِلُغةِ أهل بخاري والصعيد: الزَّرَّاع[2].

---

(١) ينظر ترجمته: تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٤٣٠)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٧)، تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٠٤)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٣٩١)، الوافي بالوفيات (٢/ ١٤٨)، وقد جمع عبد السلام المباركفوري ترجمة موسعة للإمام البخاري في كتابه: سيرة الإمام البخاري.

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٠).

وُلِدَ بعد العصر[١] صلاة الجمعة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة: أربع وتسعين ومائة. وتوفي ليلة السبت عند طلوع العشاء ليلة عيد الفطر، سنة: ست وخمسين ومائتين، بقرية خرتنك[٢] على فرسخين من سمرقند[٣]، ودفن بها بعد الظهر، وقبره بها ظاهر يزار، وقد جربتُ استجابة الدعاء عند قبره[٤].

---

(١) ذكر كثير ممن ترجم له أن ولادته كانت بعد صلاة الجمعة، وانظر مثلا: تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤).

(٢) خرتنك: بالفتح، ثم السكون، وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة، وكاف: قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ. مراصد الاطلاع (١/ ٤٥٧).

(٣) سمرقند: بفتحتين: بلد معروف مشهور، قيل: إنه من بناء ذي القرنين. بما وراء النهر. مراصد الاطلاع (٢/ ٧٣٦) وهي من أكبر مدن دولة أوزبكستان.

(٤) دعاء الله عند بعض القبور لاعتقاد أنها مظنة إجابة الدعاء أمرٌ غير مشروع، سواء كان القبرُ قبرَ نبي أو عالم أو غيره، وليست محلًا للإجابة، وإنما المشروع زيارتها والسلام على الموتى والدعاء لهم. قال ابن القيم في "إغاثة اللهفان"(١/٢١٧) نقلًا عن شيخه ابن تيمية –رحمه الله– في مراتب الناس عند القبور: "قال شيخنا قدس الله روحه: وهذه الأمور المبتدعة عند القبور مراتب:

أبعدها عن الشرع: أن يسأل الميت حاجته، ويستغيث به فيها، كما يفعله كثير من الناس. قال: وهؤلاء من جنس عباد الأصنام، ولهذا قد يتثمل لهم الشيطان في صورة الميت أو الغائب كما يتمثل لعباد الأصنام. وهذا يحصل للكفار من المشركين وأهل الكتاب، يدعو أحدهم من يعظمه فيتمثل له الشيطان أحياناً. وقد يخاطبهم ببعض الأمور الغائبة. وكذلك السجود للقبر، والتمسح به وتقبيله.=

وكان نحيفًا، لا بالطويل ولا بالقصير، ومناقبه جليلة، وفضائله كثيرة[١].

قال -رحمه الله-: "المادح عندي والذام سواء"[٢].

= والمرتبة الثانية: أن يسأل الله سبحانه به. وهذا يفعله كثير من المتأخرين، وهو بدعة باتفاق المسلمين.

الثالثة: أن يسأله نفسه.

الرابعة: أن يظن أن الدعاء عند قبره مستجاب، أو أنه أفضل من الدعاء في المسجد، فيقصد زيارته والصلاة عنده لأجل طلب حوائجه. فهذا أيضًا من المنكرات المبتدعة باتفاق المسلمين. وهي محرمة، وما علمت في ذلك نزاعًا بين أئمة الدين وإن كان كثير من المتأخرين يفعل ذلك، ويقول بعضهم: قبر فلان ترياق مجرب. والحكاية المنقولة عن الشافعي أنه كان يقصد الدعاء عند قبر أبي حنيفة، من الكذب الظاهر".

وقال السيوطي في "الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع" (ص: ١١٨): "فأما إن قصد الإنسان الصلاة عندها -أي القبور- أو الدعاء لنفسه في مهماته وحوائجه متبركًا بها راجيًا للإجابة عندها، فهذا عين المحادّة لله ولرسوله، والمخالفة لدينه وشرعه، وابتداع دين لم يأذن به الله ولا رسوله ولا أئمة المسلمين المتبعين آثاره وسننه.

فإن قصد القبور للدعاء رجاء الإجابة فمنهي عنه، وهو إلى التحريم أقرب. والصحابة رضي الله عنهم -وقد أجدبوا مراتٍ- ودهمتهم نوائب بعد موته، فهلا جاءوا فاستسقوا واستغاثوا عند قبر النبي؟، وهو أكرم الخلق على الله سبحانه وتعالى ، بل خرج فيهم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالعباس عم النبي إلى المصلى فاستسقى به، ولم يستسقوا عند قبر النبي".

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٢).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٢).

وقال: "أرجوا أن ألقى الله فلا يطالبني أني اغتبت أحدًا"[١].

وكان إمام الدين في زمانه، والمرجع إليه في علوم الحديث في أوانه.

وقال الحافظ الكبير صالح بن محمد بن الجزرة[٢] حين دخل البخاري البصرة: "دخل اليوم سيد الفقهاء"[٣].

وقال: "كان البخاري يجلس ببغداد، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفًا"[٤].

وقال الحافظ عمرو بن علي (الفلاس)[٥]: "حديث لا يعرفه البخاري ليس بحديث"[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣/ ٢٥٤).

(٢) كذا في المخطوط، والصواب: (جزرة)، وهو لقب لصالح، سمي بذلك لأنه قرأ على بعض المشايخ، قول: كان لأبي أمامة خرزة يرقي بها المريض، فصحف الخرزة، فقال: كان لأبي أمامة جزرة، وإنما هو خرزة.. كان حافظا عارفا من أئمة الحديث، وكان صدوقا ثبتا أمينا، وكان ذا مزاح ودعابة مشهورا بذلك. انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٤٣٩).

(٣) هذا القول منسوب إلى بندار، محمد بن بشار، انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٦)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٨)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٤٩).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٠)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٥٦/٥) وفيها زيادة بعد كلمة بغداد: [وكنت أستملي له].

(٥) في الأصل (بن القاسم)، وصوابه ما أثبته، وهو؛ عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الباهلي، أبو حفص البصري الصيرفي الفلاس الحافظ (ت:٢٤٩). انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ١١٧)، تهذيب الكمال (٢٢/ ١٦٢).

(٦) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٨)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٩).

وقال حاشد بن إسماعيل: "رأيت إسحاق بن راهويه جالسًا على السرير والبخاري معه، فأنكر عليه البخاري شيئا، فرجع إسحاق إلى قوله، وقال: يا معشر أصحاب الحديث، اكتبوا عن هذا الشاب، فإنه لو كان هذا زمان الحسن البصري لاحتاج له الناس لمعرفته بالحديث وفقهه"(١).

وقال عبدالله بن حماد (الحقاف)(٢) الآملي(٣): "وددت أني شعرة في صدر محمد ين إسماعيل البخاري"(٤).

وقال محمد بن يعقوب الحافظ (عن)(٥) أبيه: "رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأل سؤال الصبي/ (ق١/أ) المتعلم"(٦).

وروى الحاكم في تاريخ نيسابور، أن مسلم بن الحجاج جاء الى البخاري رحمه الله تعالى، فقبل بين عينيه، وقال: "دعني أقبل رجليك يا أستاذ

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٨).

(٢) كذا رسمها في المخطوط، ولم أجد في نسبه من ذكر هذه اللفظة، فلعلها تحرفت من بعض الأسماء.

(٣) عَبْدالله بْن حَمَّاد بْن أيّوب، الحافظ أبو عَبْدالرَّحْمَن الآمُليّ، و (آمُل) جَيْحُون الّتي من أعمال مرو، (ت:٢٧٣). وانظر: تاريخ بغداد (١١/ ١٠٨)، والأنساب للسمعاني (١/ ٨٣)، ومعجم البلدان (١/ ٥٨).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٩).

(٥) في الأصل: عم.

(٦) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥١).

الأستاذين، طبيب الحديث في علله"[١].

وقال إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة: "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل البخاري"[٢].

ولو ذهبنا لنذكر من أثنى عليه من شيوخه وأهل عصره، وذكر مناقبه، ودينه، وورعه، وزهده، لطال الفصل، ولم يُقدر على الحصر.

الثانية:

أن صحيح البخاري متواتر عنه، ولكن اشتُهر عنه من رواية الفربري[٣]، وروينا عنه أنه قال: "سمع الصحيح عن أبي عبدالله البخاري ، سبعون ألفًا ما بقي أحد يرويه غيري"[٤].

---

(١) لم أجده في تاريخ نيسابور بعد بحث في مظانه، وينظر: تاريخ بغداد (١٥/ ١٢١).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٠).

(٣) أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفربري -بفتح الفاء وكسرها- المحدث الثقة (ت:٣٢٠) كان سماعه من البخاري مرتين، مرة بفِرَبر (بلدة بالقرب من بخارى) سنة: ٢٤٨، ومرة ببخارى سنة: ٢٥٢، وهو أشهر رواة الجامع الصحيح عن البخاري.

انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ١٢٥)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٠)، سير أعلام النبلاء (١٥/١٠).

(٤) كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٧٣)، وفي تاريخ بغداد (٣٢٨/٢) تسعون ألفا، وكلام الفربري على غلبة ظنه، وإنما آخر من روى الصحيح عن البخاري، هو أبوطلحة منصور بن محمد البزدوي (ت:٣٢٩) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٢)، وفتح الباري (١/٤٩١).

وقد رواه عن الفربري خلائق منهم: أبو محمد الحموي[١]، وأبو زيد المروزي[٢]، وأبو إسحاق المستملي[٣]، و(أبو سعيد) [٤] أحمد بن محمد[٥]، وأبوالحسن علي بن أحمد بن عبدالعزيز الجُرجاني[٦]، وابن الهيثم محمد ابن

---

(١) الإمام المحدث الصدوق المسند ، أبو محمد ، عبدالله بن أحمد بن حمُّويه بن يوسف بن أعين ، الحمُّويي خطيب سرخس (ت:٣٨١)، سمع من الفربري سنة (٣١٦). انظر: التقييد (ص: ٣٢١)، سير أعلام النبلاء (٤٩٢/١٦).

(٢) الفقيه أبو زيد محمد بن أحمد بن عبدالله المروزي من أئمة الشافعية (ت:٣٧١)، حدث ببغداد، وجاور بمكة، من أجلّ من روى الجامع الصحيح عن الفربري. انظر: التقييد (ص: ٥١)، سير أعلام النبلاء (٣١٣/١٦)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٧١).

(٣) الإمام المحدث أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي (ت:٣٧٦)، روى عن الفربري، وسمع منه سنة: (٣١٤). انظر: التقييد (ص: ١٨٧)، سير أعلام النبلاء (٤٩٢/١٦).

(٤) كذا أبو سعيد، ولعل الصواب: أبو نصر، فهي كنية أحمد بن محمد الأخسيكثي.

(٥) أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكثي، قيل توفي سنة (٣٤٦)، ذكره ابن حجر في هدى الساري (٦/١).

٦(٦) أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدالعزيز الجرجاني المحتسب (ت:٣٦٦)، روى عن الفربري، ممن سمع منه الحاكم وغيره. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٤٧/١٦)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ٨٦).

مكي الكُشّمِيهني[١]، وأبو (علي) [٢] إسماعيل بن محمد أحمد بن (حاجب)[٣] الكُشّاني[٤]، ومحمد بن أحمد بن متّ[٥] وغيرهم.

ورويناه من طرق أكثرهم، ثم روى عن كل واحد من هؤلاء جماعةٌ كثيرون، ولكن اُشتهر في بلدنا من رواية أبي الوقت[٦]، عن

---

(١) المحدث أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد المروزي الكشميهني (ت:٣٨٩) يوم عرفة، سمع من الفربري الجامع الصحيح سنة (٣٢٠). انظر: سير أعلام النبلاء (٤٩١/١٦).

(٢) في المخطوط كأن رسم الكلمة (بكر)، وأثبتّ الصواب، ويحتمله الرسم.

(٣) في المخطوط (حاطب) وهو تصحيف، والصواب ما أثبته.

(٤) الشيخ المسند أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد الكُشّاني –نسبة إلى كشانية قرب سمرقند– (ت:٣٩١)، سمع من الفربري سنة (٣٢٠)، وهو آخر من روى صحيح البخاري عن الفربري عاليًا. انظر: التقييد (ص: ٢٠٣)، سير أعلام النبلاء (٤٨١/١٦).

(٥) الفقيه أبو بكر محمد بن أحمد بن متّ السمرقندي الإشتيخني (ت:٣٨٨)، سمع الصحيح من الفربري سنة (٣١٩). انظر: التقييد (ص: ٤٩)، سير أعلام النبلاء (٥٢١/١٦).

(٦) مسند الآفاق الشيخ أبو الوقت عبدالأول ابن الشيخ المحدث أبي عبدالله عيسى ابن شعيب بن إبراهيم السجزي ثم الهروي الماليني (ت:٥٥٣)، اشتهرت روايته للصحيح عن شيخه الداوودي سمعه منه سنة (٤٦٥)، عن ابن حمويه، عن الفربري، ورواها عنه الناس. انظر: التقييد (ص: ٣٨٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٢٦)، سير أعلام النبلاء (٣٠٣/٢٠).

الداوودي[١]، عن الحموي، عن الفربري، عن البخاري، لعلوها، ورويناه عن خلق من أصحاب أصحاب الزبيدي[٢] عن أبي الوقت.

الثالثة:

أن هذا الصحيح أول كتاب صنف في الحديث المجرد باتفاق العلماء، وقد سماه مؤلفه –رحمه الله–: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ و(سننه)[٣] وأيامه[٤].

واتفق العلماء أيضًا أن أصح الكتب المصنفة صحيح البخاري ومسلم، و الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما تصحيحًا، وأكثرهما فوائد[٥].

---

(١) مسند الوقت العلامة أبو الحسن عبدالرحمن بن محمد بن المظفر الداوودي البوشنجي (ت:٤٦٧)، روى الصحيح عن ابن حمويه، وسمع منه سنة (٣٨١)، وتفرد بعلو الإسناد في وقته. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢٢/١٨)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١١٧).

(٢) مسند الشام، الشيخ: أبو عبدالله، الحسين بن المبارك بن محمد بن الزبيدي (ت:٦٣١)، سمع الصحيح من ابي الوقت سنة (٥٥٣). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٥٧)، الوافي بالوفيات (١٣/ ٢٠).

(٣) في المخطوط (سنته) وهو تصحيف، والصواب ما أثبته.

(٤) كذا في مقدمة ابن الصلاح (ص:٢٦) وفي فتح الباري لابن حجر (١/ ٨) ذكر أن اسمه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٧).

وروينا عن البخاري من طرق أنه قال: "صنفت كتاب الصحيح لست[1] عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله".

وقال: "ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين".

وروينا أنه –رحمه الله– حول تراجمه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[2].

الرابعة:

أن الأمة اجتمعت على صحة هذين الكتابين –صحيح البخاري ومسلم– ومعنى هذا أنه يجب العمل بأحاديثهما[3]، وذهب كثير من المحققين إلى أنها كلها تفيد العلم القطعي[4] وأن ماتقرر ذكرناه في كتابنا "البداية في معالم

---

(١) في المخطوط (ست) والمثبت من المصادر وهو الموافق للسياق. انظر: تاريخ بغداد (٢/٣٣٤).

(٢) انظر فيما سبق: تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٧- ٣٣٩)، طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ٢٧٤-٢٧٦)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤).

(٤) قال ابن الصلاح: "وأعلاها –أي الصحيح– الأول: وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: "صحيح متفق عليه". يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. =

= وقال: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم". معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص:٢٨-٢٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب؛ والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه.

ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثا اختلف في إسناده، أو في بعض ألفاظه، أن يذكر الاختلاف في ذلك؛ لئلا يغتر بذكره له، بأنه إنما ذكره مقرونا بالاختلاف فيه. ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري، مما صححه، يكون قوله فيه راجحا على قول من نازعه ...

ولكن جمهور متون الصحيحين، متفق عليها بين أئمة الحديث، تلقوها بالقبول، وأجمعوا عليها، وهم يعلمون علما قطعيا أن النبي ﷺ قالها" اهـ. انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (١/ ١٨٤).

ونقل الإجماع أيضًا في "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٥٠- ٣٥١)، وكذا تلميذه ابن القيم، انظر: مختصر الصواعق المرسلة(ص: ٥٦٢- ٥٦٣).

وقد جمع الشيخ: ثناء الله الزاهدي، جملة من الأقوال التي حكت الإجماع، في بحث "أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين" (ضمن مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد) (١٨/ ٢٩٣- ٣٠٣).

وقول: إن القرائن المحتفة بخبر الواحد تفيد العلم، نصرَه ابنُ الصلاح وابنُ تيمية كما تقدم، وابن حجر في النزهة (ص:٥٢)، وقال بإفادته العلمَ مطلقا: ابنُ حزم كما في=

الرواية"[1]، فليراجع فإنه مهم[2].

="إحكام الاحكام" (١١٩/١)، وابن القيم في "مختصر الصواعق المرسلة" (ص:٥١٩)، وقال بإفادته الظن مطلقا النوويُّ كما في "التقريب" (٢٨) ونسبه للمحققين، وفي ذلك نظر لأهل العلم، والله أعلم.

(١) لعل كتاب (البداية) هو اسم أو وصف لكتاب آخر في علوم الحديث لابن الجزري سماه (تذكرة العلماء في أصول الحديث)، جاء ذكره في (كشف الظنون) (٣٨٩/١) ووصفه بأنه مختصر، جعله مؤلفه بداية لمنظومته المسماة بـ (الهداية إلى معالم الرواية)، فلعله هو كتاب البداية المشار إليه.

قال صاحب "كشف الظنون": "(تذكرة العلماء) في أصول الحديث؛ للشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة مختصر أوله: (الحمد لله على بداية نهايتها الخ)؛ ذكر فيه شرف علم الحديث وزمان رواجه وكساده وقلة أهله في الروم كما ذكره ابن الأثير في أول (جامع الأصول)؛ وذكر مشايخه وسنده وسفرته إلى ما وراء النهر لنقل الحديث فيها؛ فكان ما قدر من نهب كتبه، وأنه أقام ببلدة كش، فشرح المصابيح لأهلها ولما استطرد الكلام إلى اصطلاح القوم طلبوا مختصرًا جامعًا لعلومه وكانت منظومته المسماة بـ (الهداية إلى معالم الرواية) غير مستغنية عن بسط القول؛ فوضع هذا المختصر بداية لتلك الهداية ورتبه على مقدمة وأربعة أصول وفرغ منه سنة ست وثمانمائة).

ولعل هذا يفيد أن (البداية في علوم الرواية) هو (تذكرة العلماء) نفسه، وقد طبع كتاب "تذكرة العلماء" في مركز الموطأ بتحقيق د. مصطفى سليمي، وقد رجح المحقق أن كتاب "تذكرة العلماء.." هو كتاب البداية لابن الجزري، انظر: مقدمة محقق "تذكرة العلماء" (ص ٢٦).

(٢) انظر: تذكرة العلماء لابن الجزري (٦١٧/١)، ولم أجده بنصه، وفيه قريبًا مما ذكر.

الخامسة:

أن صحيح البخاري مما جُرّبت بَركتُهُ، وحُقِقَ نفعُه، وتُيقّن لدفع البلايا ورفع النوازل، واستجلاب الخيرات/ (ق١/ب) وإزالة المنكرات.

ولو ذهبنا نذكر ما شاهدنا من ذلك، ومن قبلنا ممن سلف وما قيل في ذلك وحُكي نظمًا ونثرًا، لم تسعهُ أوراق[1].

---

(١) ذكر بعض من ترجم للبخاري -رحمه الله- مثل هذا، وأن قراءة صحيح البخاري مما يُتبرك به، انظر مثلًا: ترجمة البخاري عند السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (٢/٢٣٤)، وما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن أبي جمرة "مقدمة الفتح" (ص١٣)، وانظر: قواعد التحديث" (ص ٢٦٤-٢٦٧).

وقراءة صحيح البخاري عند المصائب متردد في نظري بين أمرين: الأول: أنه جائز لما للصحيح من مكانة في حفظ حديث رسول الله ﷺ، ولأن الحديث النبوي ذكرٌ لله ومن أشرف العلوم وهو عمل صالح يتقرب به إلى الله تعالى، ويتوسل إلى الله به، ولعل هذا سبب من عمل بذلك وأقره من أهل العلم والفضل ممن جاء النقل عنهم بذلك.

الثاني: لا يشرع تخصيصه بالقراءة، لما يخشى من التعلق بشيء خارجٍ عن موضوع الحديث النبوي، لأنه قد يقال: ولما خُصص صحيح البخاري دون غيره، فقد يقرأ من صحيح الحديث من أي كتاب من كتب الحديث، وتخصيص الأذكار النبوية الخاصة بدعاء الكرب أولى من غيرها، ويقال أيضًا: إن كان للذكر والعلم، فالقرآن الكريم أولى وهو كلام الباري سبحانه وتعالى، فيه الفضل أعظم والقربة به أكمل، فالمنع أولى.

وقد قال بعض العلماء بالمنع من ذلك وعدم استحبابه، وبينوا أنه ينبغي أن يكون الغاية من الحديث وكتبه العلم بها والعمل بما فيها، وليس فقط التبرك بقراءتها دون قصد العلم والعمل، والله أعلم.

السادسة:

جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة: سبعة آلاف ومائتا حديث وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة، و[بحذف] المكررة نحو أربعة آلاف حديث(١).

---

(١) كذا قال ابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: ١٥)، وتبعه النووي انظر: التقريب والتيسير (ص: ٢٦).

وقد حرّر الحافظ ابن حجر في مقدمة "فتح الباري" (١/ ٤٦٥) عدد الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري والمعلقة وغير ذلك، وهذا ملخص ما ذكره -رحمه الله-:

١- عدد ما في صحيح البخاري من الأحاديث المرفوعة الموصولة بما في ذلك المكررة: سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا (٧٣٩٧) حديثا.

٢- عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار: ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان (٢٦٠٢) حديثا، (وقد ذكر الحافظ غير هذا العدد في "الفتح" (٢/ ٨٤) باب كفران النعم -ذاكرًا عدد الأحاديث الموصولة المرفوعة-، قال: "بل عدته على التحرير ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثا بغير تكرار" (٢٥١٣).

٣- وعدد ما في الكتاب من الأحاديث المعلقة: ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون (١٣٤١) حديثا وأكثرها مكرر، مخرج في الكتاب أصول متونه.

٤- عدد المتون المعلقة التي لم تُخرج أسانيدها في الكتاب: مائة وتسعة وخمسون (١٥٩) ذكرها الحافظ في كتابه "تغليق التعليق" متصلة الأسانيد إلى من علق عنه.

٥- عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار: ألفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثا (٢٧٦١).

٦- عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات: ثلاثمائة وواحد وأربعون حديثا (٣٤١) حديثا. =

ولإعادته الأحاديث وتكريره إياها في الأبواب فوائد، وذلك أنه - رحمه الله- كانت له الغاية في أنواع العلوم، وأما في استنباط لطائف الحديث فلا يقارب ولا يدانى، وإذا نظر المنصف في كتابه علم حقيقة ذلك.

ولم يكن مقصوده بجمع هذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير المتون، وإنما مراده الأهم؛ هو: الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها من الأصول والفروع والزهد، وغير ذلك، ولهذا أخلى كثيرًا من الأبواب من الإسناد واكتفى بقوله: "فيه فلان الصحابي"، أو "فيه[1] حديث فلان"، ونحو ذلك.

٧- = عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة تسعة آلاف واثنان وثمانون (٩٠٨٢) حديثا وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم.

وبعد أن ذكر الحافظ ابن حجر جملة الأحاديث بدون تكرار قال: "وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوتٌ كثير"، ويعني بذلك ما جاء عن ابن الصلاح حيث قال في علوم الحديث: "وقد قيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث" ثم إنه علل ذلك بقوله: "يحتمل أن يكون العدد الأول الذي قلدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولا في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول إما لبعد العهد به أو لقلة المعرفة بالصناعة ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين والله الموفق". مقدمة فتح الباري لابن حجر (٤٧٧/١). وقد بلغت عدد الأحاديث في ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي لصحيح البخاري (٧٥٦٣) حديثا.

(١) في المخطوط: في.

وقد يذكر متن الحديث بغير إسناد، وقد يحذف من أول[١] الإسناد واحدًا فأكثر مما يسمى تعليقا، لما سيذكر، وإنما يفعل ذلك لأنه أراد الاحتجاج بالمسألة التي ترجمها، واستغنى عن ذكر [سند] الحديث أو عن إسناده ومتنه، وأشار إليه كونه معلوما، وقد يكون مما تقدم قريبًا.

وذكر في الأبواب آياتٍ كثيرة، وقد يقتصر في بعض الأبواب عليها، ولا يذكر معها شيئا أصلا.

وقد يذكر الباب ولا يذكر فيه شيئًا، ولا يبعد أن يكون مُراده ذكر حديثٍ فمات قبل ذلك[٢].

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي[٣]: "كان البخاري –رحمه الله تعالى– يذكر الحديث في مواضع ليستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهة معنى يقتضيه الباب، وقل ما يورد حديثًا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد[٤]، قد يرد ثانيًا من طريق صحابي آخر، أو تابعي أو غيره، ليقوي الحديث بكثرة طرقه، أو يختلف لفظه، أو تختلف الرواية في وصله، أو زيادة راوٍ في إسناده، أو نقصه، أو يكون في الإسناد الأول مدلس أو غيره ثم تلفظ

---

(١) في المخطوط: الأول.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٨).

(٣) أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي المقدسي، ابن القسراني (ت: ٥٠٧)، له تصانيف في علم الحديث، منها: الجمع بين رجال الصحيحين. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٦١).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٥).

بذكر لفظ السماع فيعيده بطريق فيه التصريح بالسماع أو غير ذلك، والله أعلم"[١].

السابعة:

قال الإمام النووي: "قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث وطعن في بعضها، وذلك الطعن الذي ذكره فاسد مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، ولقواعد الأدلة، فلا يغتر بذلك"[٢].

الثامنة:

المرفوع من الحديث: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصةً، قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا.

والموقوف: ما أضيف/ (ق٢) إلى صحابيٍ كذلك.

والمقطوع: ما أضيف إلى تابعيٍ ومن دونه كذلك[٣].

---

(١) نقله ابن حجر في "هدى الساري" (١/ ١٥)، قال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٨٤): "تقرر أن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة لكن تارة تكون في المتن وتارة في الإسناد وتارة فيهما وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه فإن كثرت طرقه أورد لكل باب طريقا وإن قلّت اختصر المتن أو الإسناد".

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة "فتح الباري" (١/ ٣٤٦) نقلًا عن النووي في مقدمة شرحه لصحيح البخاري.

(٣) هذه الثلاثة الأنواع باعتبار من ينتهي إليه الإسناد، وينسب له الحديث أو الأثر.

والمنقطع: مالم يتصل سنده على أي وجه كان انقطاعه، فإن سقط منه رجلان فأكثر سُمي أيضًا معضلا(١).

وأما المرسل: فمذهب الفقهاء وجماعة من المحدثين أنه ما انقطع سنده كالمنقطع، وقال أكثر المحدثين لا يسمى مرسلا إلا ما أخبر فيه التابعي عن النبي ﷺ، وشرط بعضهم أن يكون تابعيًا كبيرًا(٢).

ومذهب الشافعي، وأهل الحديث: أن المرسل لا يحتج به.

وقال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وأكثر الفقهاء: يُحتج به(٣).

ومذهب الشافعي: أنه إن انضم إلى المرسل ما يعضده أُحتج به، وذلك بأن يُروى مسندًا أو مرسلًا من وجه آخر، ويَعمل به بعضُ الصحابةِ أو أكثرُ العلماء، ولا فرق عنده بين مراسيل سعيد ابن المسيب وغيره(٤).

وقال بعض الشافعية: مرسل سعيد ابن المسيب (يُقبل)(٥) مطلقًا، لأنها

---

(١) الانقطاع الظاهر في الإسناد، له أربع صور: المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، وكلها تم بيانها باختصار، وتعاريفها مبثوثة في كتب المصطلح.

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص:٥١- ٥٣).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٥٦٧/٢)، وانظر: شرح علل الترمذي (٥٤٢/١).

(٤) الرسالة للإمام الشافعي (ص ٤٦٢ - ٤٦٣)، مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢).

(٥) كلمة ليست واضحة في المخطوط، واثبت ما يقتضيه السياق.

فُتشت فَوُجِدت مُسندة[١]؛ وليس كما قال[٢].

وأما مرسل الصحابي: وهو روايته مالم يدركه أو يحضره كقول عائشة رضي الله عنها: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤية .. الحديث[٣]، فمذهب الشافعي وجمهور العلماء أنه حجة، وهو الصواب، لأن روايته غالبا عن النبي ﷺ، أو عن صحابي آخر، والصحابة كلهم عدول ، وإذا روى عن تابعي على الندور بيّنه[٤].

التاسعة:

إذا رُوي عن بعض الثقات الحديث متصلًا، وبعضه مرسلًا، أو بعضهم مرفوعًا وبعضهم موقوفًا، أو وصله أو رفعه في وقتٍ، أو أرسله أو وقفه في

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٥٤٠-٥٥٥).

(٢) قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١/ ٥٥٦): "ولقد أنكر الخطيب وغيره ذلك وقالوا: لابن المسيب مراسيل لا توجد مسنده". وانظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٨٤٥-٨٤٦)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٨٤).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" ح (٣)، ومسلم في "صحيحه" ح (٢٥٢).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٦).

قال ابن حجر في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٥٧٠): "وقد تتبعت روايات الصحابة -رضي الله عنهم- عن التابعين وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت. فهذا يدل على ندور أخذهم عن من يضعف من التابعين؛ والله أعلم".

وقتٍ، فالصحيح الذي عليه الفقهاء وأهل الأصول من المحدثين أنه يحكم بالوصل والرفع، لأنه زيادة ثقة[١]، وقيل يحكم بالإرسال والوقف، وقيل: يؤخذ برواية الأحفظ، وقيل: الأكثر، وقيل: القديم.

العاشرة:

زيادة الثقة مقبولة عند الجمهور من العلماء، وقيل لا تقبل من غير من رواه ناقصا، ولا يقبل منه للتهمة[٢].

الحادية عشر:

إذا قال الصحابي: أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو نحو: "أُمِرَ بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة"[٣]، فكله مرفوع على الصحيح،

---

(١) ذكره ابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: ٧٢).

(٢) وفي "نصب الراية " للزيلعي (١ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧) في نقلٍ عن الحافظ ابن عبدالهادي قوله: "والزيادة من الثقة مقبولة، قلنا: ليس ذلك مجمعا عليه، بل فيه خلاف مشهور، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقا ، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع".

وقال الحافظ ابن حجر في "النكت" (٢ / ٦٨٧): "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد بل يرجحون بالقرائن"، وهو نحو ما ذكره الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/٦٣٠- ٦٤٣).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" ح (٦٠٣-٦٠٧)، ومسلم في "صحيحه" ح (٣٧٨).

سواءٌ كان ذلك في حياة [الرسول][1] ﷺ، أو بعده[2].

وإذا قيل عند ذكر الصحابي: يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية، فمرفوع إجماعًا[3].

وإذا قال التابعي: من السنة كذا، فالأبين أنه موقوف، وقيل: مرفوع مرسل[4].

وإذا قال الصحابي: كنا نفعل، أو نقول، أو كانوا/ (ق٣) يقولون أو يفعلون، أو لا يرون بأسًا بكذا، إن لم يضفه لحياة النبي ﷺ وعهده، أو نحو ذلك، فموقوف[5]، وإن أضافه فمرفوع على الصحيح[1].

---

(١) ليست في الأصل، وأضفتها ليستقيم المعنى.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص:٢١)، مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٢٣)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٨٥)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٤٢).

(٣) قال الحاكم "المستدرك" ط الكتب العلمية (١/٥١٠) : "وقد أجمعوا على أن قول الصحابي: سنة: حديث مسند".

وقال البيهقي: "لا خلاف بين أهل النقل أن الصحابي – رضي الله عنه– إذا قال: أمرنا، أو نهينا، أو من السنة كذا، أنه يكون حديثا مسندا". نكت ابن حجر(٢/٥٢٢).

(٤) انظر في الصفحة التالية ما نقلته عن الحافظ العراقي في التعليق على قوله: "وأما قول التابعي كانوا يقولون أو يفعلون... ".

(٥) قال به ابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: ٤٨)، وذكر ابن حجر في "النكت" (٢/٥١٥) الأقوال في هذه المسألة ومنها القول بالرفع مطلقا، وقال: "وقد حكاه=

وقيل: إن كان أمرًا يظهر غالبًا فمرفوع، وإلا فموقوف، وقيل: مرفوع مطلقًا، وهو ظاهر كلام كثير من المحدثين والفقهاء، وهو قوي، وقيل: موقوف مطلقًا، وهو ضعيف(٢).

وأما قول التابعي: كانوا يقولون أو يفعلون، فلا تدل على رفع، ولا على فعل جميع الأمة، فلا حجة فيه بلا خلاف، إلا أن يُصرح بنقله عن أهل الإجماع، وفي الإجماع بخبر الواحد خلاف، والأكثرون على أنه لا يثبت به(٣)، والله أعلم.

= شيخنا –يعني العراقي– وهو الذي اعتمده الشيخان في صحيحيهما وأكثر منه البخاري" وانظر: التقييد والإيضاح (ص: ٦٦).

(١) قال ابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: ٤٨): "لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله –ﷺ– اطلع على ذلك وقررهم عليه، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة".

(٢) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٤٨).

(٣) ما يتعلق بالتابعي ثلاث مسائل، ذكرها العراقي في "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٦٧)، فقال:

المسألة الأولى: فإذا قال التابعي: كنا نفعل، فليس بمرفوع قطعا. وهل هو موقوف؟ لا يخلو إما أن يضيفه إلى زمن الصحابة، أم لا فيحتمل، فإن لم يضفه إلى زمنهم فليس بموقوف أيضا بل هو مقطوع، وإن أضافه إلى زمنهم فيحتمل أن يقال إنه موقوف، لأن الظاهر اطلاعهم على ذلك وتقريرهم، ويحتمل أن يقال ليس بموقوف أيضا لأن تقرير الصحابي قد لا ينسب إليه بخلاف تقرير النبي ﷺ فإنه أحد وجوه السنن.=

= وأما اذا قال التابعي: كانوا يفعلون كذا، فقال النووي في شرح مسلم: إنه لا يدل على فعل جميع الأمة بل على البعض فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع فيكون نقلا للإجماع، وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف.

وأما المسألة الثانية: فإذا قال التابعي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، فجزم أبو نصر ابن الصباغ في كتاب العدة في أصول الفقه أنه مرسل، وذكر الغزالي في المستصفى فيه احتمالين من غير ترجيح، هل يكون موقوفا أو مرفوعا مرسلا؟.

وحكى ابن الصباغ في العدة وجهين فيما إذا قال ذلك سعيد بن المسيب هل يكون حجة أم لا؟.

وأما المسألة الثالثة: فإذا قال التابعي: من السنة كذا، كقول عبيد الله بن عبدالله ابن عتبة: "السنة تكبير الإمام يوم الفطر ويوم الأضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات". رواه البيهقي في سننه، فهل هو مرسل مرفوع أو موقوف متصل؟ فيه وجهان لأصحاب الشافعي حكاهما النووي في شرح مسلم وشرح المهذب وشرح الوسيط قال: والصحيح أنه موقوف. انتهى.

وحكى الداودي في شرح مختصر المزني أن الشافعي –رحمه الله– كان يرى في القديم أن ذلك مرفوع إذا صدر من الصحابي أو التابعي ثم رجع عنه، لأنهم قد يطلقونه ويريدون سنة البلد. انتهى.

وما حكاه الداودي من رجوع الشافعي عن ذلك فيما إذا قاله الصحابي لم يوافَق عليه، فقد احتج به في مواضع من الجديد، فيمكن أن يحمل قوله: ثم رجع عنه، أي: عما إذا قاله التابعي. والله أعلم" اهـ. وانظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٥٩).

الثانية عشر:

الإسناد المعنعن، وهو: فلان عن فلان، قيل: أنه مرسل، أو منقطع، والصحيح الذي عليه العمل: أنه متصل، بشرط أن لا يكون المُعَنعِنُ مدلِّساً، وشُرط إمكان لقاء بعضهم بعضا(١).

وفي اشتراط ثبوت اللقاء وغيره خلاف، قيل: لا يشترط بل يكفي الإمكان، وهو مذهب مسلم، وادعى في مقدمة صحيحه الإجماع عليه (٢).

ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وهو مذهب البخاري وعلي ابن المديني، وأبو بكر الصيرفي من الشافعية، وجماعة من المحققين، ومنهم من شرط طول صحبته له، ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه(٣).

وأما الإسناد المؤنَّن كقوله: حدثنا الزهري [أن] (٤) ابن المسيب حدث بكذا، أو قال كذا، أو نحو ذلك، فقال الإمام أحمد بن [حنبل](٥)، ويعقوب ابن شيبة، والحافظ أبو بكر البرديجي: لا يلتحق ذلك بـ (عن)، بل هو منقطع حتى يتبين السماع، وقال الجمهور: هو محمول على السماع بالشرط المتقدم

---

(١) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ١٥٩).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٩).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٦١)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢١)، وانظر: السنن الأبين (ص: ٤٣).

(٤) ليست في الأصل وأثبتها لأن السياق يقتضيها.

(٥) سقط من الأصل، فأثبته بين معكوفتين.

في المعنعن[1].

الثالثة عشر:

التدليس قسمان:

أحدهما: الذي يروي عمن عاصر ما لم يسمعه موهما سماعه، قائلاً: قال فلان، أو عن فلان، ونحوه[2].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٦٢).

وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٠١): "فأما قول الراوي: أن فلان قال، فهل يحمل على الاتصال، أم لا؟ فهذا على قسمين:

أحدهما: أن يكون ذلك القول المحكي عن فلان، أو الفعل المحكي عنه بالقول، مما يمكن أن يكون الراوي قد شهده، وسمعه منه، فهذا حكمه حكم قول الراوي: قال فلان كذا، أو فعل فلان كذا على ما سبق ذكره.

والقسم الثاني: أن يكون ذلك القول المحكي عن المروي عنه أو الفعل مما لا يمكن أن يكون قد شهده الراوي مثل أن لا يكون قد أدرك زمانه، كقول عروة: إن عائشة قالت للنبي ﷺ كذا وكذا، فهل هو مرسل لعدم الإتيان بما يبين أنه رواه عن عائشة أم هو متصل، لأن عروة قد عرف بالرواية عن عائشة؟ فالظاهر أنه سمع ذلك منها. هذا فيه خلاف".

(٢) كذا قال ابن الصلاح في تعريف "تدليس الإسناد" انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص:٧٣)، ولكن هذا التعريف ينطبق على الإرسال الخفي، كما بينه ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦١٤) فقال: "التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع، بخلاف الإرسال".

فبيْن الإرسال الخفي وتدليس الإسناد تقارب من وجه واختلاف من وجه آخر، فتدليس الإسناد: هو أن يروي الراوي عمّن لقيه وسمع منه، ما لم يسمع منه بصيغة=

وربما يُسقط شيخه أو يُسقط غيره، ضعيفًا أو صغيرًا، تحسينًا للحديث[١]، وهذا القسم مذموم جدًا، حتى قال بعض أهل الحديث: "من عُرف به صار مجروحًا، فلا تقبل روايته وإن بيّن السماع"[٢].

والصحيح الذي عليه الجمهور: التفصيل فيما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع، كـ (عن)، و (قال): مرسل، وما بينه فيه، كـ (سمعت)

=موهمة للسماع، وأما الإرسال الخفي: فهو أن يروي الراوي عمن أدركه وعاصره ولم يسمع منه، ما لم يسمع منه بصيغة موهمة للسماع.

(١) هذا النوع يسمى: تدليس التسوية، وهو: وهو أن يروي عن شيخ له ثقة، عن رجل ضعيف، عن ثقة، فيسقط الضعيف من الوسط. وسمي بذلك لأنه الراوي يسوي الإسناد بالثقات، وقال بعض المحدثين: يجوده، أي لا يجعل فيه من الرواة إلا جيدا، وممن اشتهر بفعل ذلك: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم. انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٨٢٥)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٠٥)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٢٠).

وإن كان ممن عُرف بتدليس التسوية فإنه لا يقبل حديثه حتى يحفظ السماع فيمن فوقه إلى أن يبلغ الصحابي؛ لأن محذور تدليسه محتمل في أي موضع عنعنة.

(٢) قال الحافظ أبو سعيد العلائي في "كتابه المراسيل": وهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا، وقال ابن حزم: "صح عن قوم إسقاط المجروح وضم القوي إلى القوى تلبيسا على من يحدث وغرورا لمن يأخذ عنه فهذا مجروح وفسقه ظاهر وخبره مردود لأنه ساقط العدالة، ومن هذا النوع الحسن بن عمارة، وشريك بن عبدالله القاضي". انظر: "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للزركشي (٢/ ١٠٥)، و "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦٣٢).

و(حدثنا) و (أخبرنا): فمقبول صحيح، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا النوع كثيرٌ، كقتادة والأعمش و (العباس)[١] وهشيم وغيرهم، وهذا الحكم[٢] جارٍ فيمن ثبت أنه دلس مرةً واحدة[٣].

وما كان في الصحيحين/ (ق٤/أ) أو شبههما من الكتب المعتبرة التي اِلتزم مصنفوها المحققون الصحيح عن المدلسين بـ (عن)، محمول على أنه ثبت سماع ذلك المدلس لذلك الحديث من ذلك الشخص من جهة أخرى [٤].

القسم الثاني:

أن يسمي شيخه أو يكنيه أو يصفه أو ينسبه، بخلاف ما يُعرف به، فكراهته أخف من الأول[٥].

---

(١) كذا في المخطوط، ولعل الصواب: (السفيانين) أي: سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، كذا في: مقدمة ابن الصلاح (ص:٧٥).

(٢) تكررت جملة (هذا الحكم) فحذفت المكرر.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٣٣).

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٥)، وانظر للأهمية ما نقله الزركشي عن ابن دقق العيد في هذه المسألة في "النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي" (٢/ ٩٤)، وأيضًا "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦٣٥).

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٤)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦١٥).

الرابعة عشر:

إذا خلّط الثقة لاختلال ضبطه، لهرم أو خرف أو ذهاب بصر أو نحوه، قُبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط(١).

الخامسة عشر:

في معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد.

والبخاري -رحمه الله- أكثرَ في كتابه من ذكر المتابعة، فينبغي أن يُعرف معناها.

وذلك أنه إذا روى حمادٌ مثلا حديثًا عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، نظرنا: هل تابعهُ ثقة، فرواه عن أيوب؟ وإلا فثقة

---

(١) الاختلاط في اللغة: قال ابن منظور: "واختلط عقله فهو مختلط إذا تغيَّر عقله". لسان العرب (٢ /٢٩٤-٢٩٥).

وفي اصطلاح المحدثين: قال ابن حجر: "إن كان سوء الحفظ طارئًا على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلط".

وقال أيضًا: "والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قُبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه". نزهة النظر (١٢٩).

ومن المصنفات في معرفة المختلطين: "الاغتباط بمن رمي بالاختلاط" لسبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" لابن الكيّال (ت:٩٢٩هـ).

(غير)[١] أيوب عن ابن سيرين، وإلا فثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة عن النبي ﷺ، فأي ذلك وُجد عُلم أنه أصل يرجع إليه، وإلا فلا، فهذا النظر هو الاعتبار[٢].

وأما المتابعة: فإنه يرويه عن أيوب غيرُ حماد، وعن ابن سيرين غيرُ أيوب، عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين، وعن النبي ﷺ غيرُ أبي هريرة، فكل نوع من هذا يسمى: متابعةً[٣].

وأفضلها الأولى، ثم على الترتيب، وذلك أنها تقويةٌ، والمتأخر الى التقويةِ أحوج[٤].

والشاهد: فإنه يُروي حديثٌ آخرُ بمعناه، وتسمى المتابعةُ شاهدًا، ولا ينعكسُ[٥].

---

(١) في المخطوط (عن) وما أثبته هو الصواب الذي يقتضيه السياق.

(٢) قال ابن حجر في "نزهة النظر " (ص: ٢١٦): "واعْلم أنّ تَتَبُّعَ الطُرُقِ: من الجوامع، والمسانيد، والأَجْزَاءِ، لذلك الحديث الذي يُظَنُّ أنه فَرْدٌ؛ ليُعْلَمَ: هل له متابِعٌ أم لا؟ هو: الاعتبار.

وقول ابن الصلاح: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يُوهِم أن الاعتبار قَسِيمٌ لهما، وليس كذلك، بل هو هيئةُ التوصل إليهما".

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٣).

(٤) الأُولى؛ ويَقصدُ بها: متابعة راوٍ غيرُ حمادٍ عن أيوبَ، وهذه تسمى: متابعة تامة، ثم تنقص بحسب بُعدها عن طرف الإسناد المراد تقويته بالمتابعة.

(٥) قال ابن حجر في "نزهة النظر" (ص: ٢١٥): "وإنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُرْوَى مِن حديثِ صحابيّ آخر يَشْبَهُهُ في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط، فهو: الشاهد".

ويدخل في المتابعات والشواهد بعض من لا يُحتج به، ولا يصلُح لذلك كالضعيف، ولهذا يقول الدارقطني وغيره: "فلان يعتبر به"، "وفلان لا يعتبر به".

وهذا مما يحتاج إليه المعتني بصحيح البخاري، وذلك أنه يقول تارة بعد المثال المذكور: "تابعه مالك"، ولا يزيد [١].

فإن قال: "تابعه مالك عن أيوب"، فظاهر لا خفاء به، والضمير في (تابعه) يعود إلى حماد، وأما إن اقتصر فقال: "مالك"، فلا يُعرف لمن المتابعة، إلا من يعرف طبقات الرواة ومراتبهم.

ومثل قوله في أول بدء الوحي، بعد قوله: "حدثنا يحيى بن بكير.."[٢]، "تابعه عبدالله بن يوسف وهو: التِّنِّيسِيُّ، وأبو صالح؛ وهو: عبدالغفار ابن داود الحراني"، فكلهم من شيوخ البخاري، ولهذا عرفت هذه المتابعة، ثم قال: "وتابعه هلال بن رداد، عن الزهري"[٣]، وتابع عقيلًا الذي هو شيخ الليث: هلالُ بن رداد، عن الزهري، ولولا الطبقة ما عرفت ذلك.

السادسة عشر:

إذا قال الصحابي قولًا لنفسه/ (ق٤/ب) ولم يُخالفه غيرُهُ، ولم ينتشر فليس هو بإجماع؛ وهل هو حجة؟ فيه خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي:

---

(١) تكرر قول البخاري في صحيحه: "تابعه...فلان" زيادة على مائتين مرة، فهو يذكر الحديث، ثم يذكر متابعًا لأحد رواة الحديث.

(٢) صحيح البخاري ح (٣) و (٤).

(٣) صحيح البخاري ح (٤).

والصحيح: الجديد، ليس بحجة، والقديم: حجة.

فإن قلنا حجة قُدم على القياس، ولزم التابعي العمل به، ولا يجوز مخالفته، وهل يُخص به العموم؟ فيه خلاف أيضا، وجهان لأصحاب الشافعي.

وإذا قلنا ليس بحجة، قُدم القياس عليه، وجاز للتابعي مخالفته.

وإذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم:

فعلى الجديد: يُقلد بعضهم بعضا، ويطلب الدليل، وعلى القديم: هما دليلان تعارضا، فيُرجح أحدها بكثرة العدد، فإن استويا قُدم الأئمة، فإن [كان][(١)] مع أقلهما عدد إمام دون أكثرهما، فهما سواء.

فإن استويا في العدد والأئمة، لكن في أحدهما أحد الشيخين رضي الله عنهما[(٢)]، فهل يُقدم أو يستويان؟ فيه وجهان للأصحاب.

وهذا كله إذا لم ينتشر، فأما إذا انتشر فإن خُولف فكما سبق، وإن لم يخالف، ففيه خمسة أقوال للعلماء، وهي أوجه للأصحاب:

الصحيح منها: أنه حجة وإجماع[(٣)].

والثاني: حجة لا إجماع[(٤)].

---

(١) ليست في الأصل، وبها يكتمل المعنى فأثبتها بين معكوفتين.

(٢) المقصود أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٣) مذهب الإمام أحمد وأكثر الحنفية يعتبر ذلك إجماعا ويكون حجة مطلقا؛ مات المجمعون أو لم يموتوا.

وقال به أبو علي الجبائي: يعتبر إجماعا ويكون حجة بعد موتهم لا في حياتهم.

(٤) قول لأبي هاشم والجبائي.

والثالث: ليس بإجماع ولا حجة[١].

والرابع: إن كان حكم إمام أو حاكم فليس بحجة، وإن كان فتيا غيرهما حجة[٢].

والخامس: عكسه، قال أبو إسحاق المروزي: "لأن الحكم يكون غالبا بعد مشورة ومباحثة وينتشر انتشارًا ظاهرا، غير حال الفتيا"[٣].

السابعة عشر:

لو قال القولَ المنتشرَ تابعيٌّ؛ فالصحيح الذي عليه الجمهور أنه كالصحابي، فيكون على الأوجه الخمسة.

وقيل: في هذا لا يكون حجة، والصحيح: أنه حجة؛ التابعي في هذا كالصحابي من حيث أنه انتشر وبلغ الباقين، ولم يختلفوا، فكانوا مجمعين،

---

(١) إليه ذهب داود الظاهري و الرازي والبيضاوي.

(٢) إذا كان القول على سبيل الفتوى وسكت الباقون عن إنكاره كان ذلك إجماعا وحجة، وإن كان حكما وسكت الباقون عن إنكاره لم يكن إجماعا ولا حجة وهو قول أبي علي بن أبي هريرة من أصحاب الشافعي.

(٣) انظر فيما سبق: قواطع الأدلة في الأصول (٢/ ٤)، المحصول للرازي (١٢٩/٦)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ٣٦٧)، البحر المحيط في أصول الفقه (٦/ ٤٦١)، و (٨/ ٦٥)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ١٥٠)، روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٤٦٦)، المسودة في أصول الفقه (ص: ٣٣٥)، إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (٦/ ٣٨).

وإجماع التابعين كإجماع الصحابة، وأما إذا لم ينتشر قول التابعي فليس بحجة بلا خلاف(١).

وهاتان الفائدتان مدعوٌّ لهما المعتني بصحيح البخاري لكثرة ذلك فيه.

الثامنة عشر:

قال العلماء: لا يجوز [العمل](٢) في الأحكام إلا بالحديث الصحيح أو الحديث الحسن، ولا يجوز بالحديث الضعيف، ولكن يُعمل بالضعيف فيما يتعلق بفضائل الأعمال والمواعظ ونحو ذلك(٣)، وأجمعوا على أنه لا يُعمل

---

(١) الفائدتان: السادسة عشر والسابعة عشر، من "المجموع شرح المهذب" (١/ ٥٨-٥٩) باختصار يسير، وانظر المراجع في مسألة: قول الصحابي، في الفائدة المتقدمة.

(٢) ليست في الأصل، وبها يكتمل المعنى فأثبتها بين معكوفتين.

(٣) ينظر الأقوال في ذلك في "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للزركشي (٢/ ٣٠٨).
وأشار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- إلى الوجه الذي خص به الأئمة رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، فقال: "أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله، حديث لا يعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقا، ولم يقل أحد من الأئمة: إنه يجوز أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع. وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه، وروي حديث في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب، جاز أن يرويه، فيجوز أن يروى في الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب لكن فيما علم أن=

بالحديث الموضوع[1].

=الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله". انظر: "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" (ص: ١٦٢ – ١٦٣).

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله– شروطًا للعمل بالحديث الضعيف، فقال: "إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

الأول: متفق عليه، أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يكون مندرجًا تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلًا.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته؛ لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

قال: الأخيران عن ابن عبدالسلام، وعن صاحبه ابن دقيق العيد والأول نقل العلائي الاتفاق عليه". ذكره السخاوي في "القول البديع" (ص: ٢٥٥) عن شيخه ابن حجر.

(١) العمل بالحديث الموضوع محرم وضلال، لأنه إحداث في دين الله بما لم يشرعه الله ولم يشرعه رسوله ﷺ، وقد جاء في الحديث (كل بدعة ضلالة) و (من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد).

وأما روايته فلا يجوز ذكر الحديث الموضوع إلا مع بيان أنه موضوع ومكذوب على الرسول ﷺ، والتحذير من تصديقه والعمل به، قال محمد بن عبدالحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ) في "الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" (ص: ٢١): "اعلم أنه قد صرح الفقهاء والمحدثون بأجمعهم في كتبهم بأنه تحرم روايةُ الموضوعِ وذكرُه ونقلُه والعملُ بما فادَه مع اعتقاد ثبوته إلا مع التنبيه على أنه موضوع ويحرم التساهل فيه سواء كان في الأحكام والقصص أو الترغيب والترهيب أو غير ذلك، ويحرم التقليد في ذكره ونقله إلا مقرونا ببيان وضعه".

التاسعة عشر:

قال المحققون من العلماء المحدثين وغيرهم: إن كان الحديث ضعيفًا، لا يقال فيه: قال[1]، ولا يقال: روى أبو هريرة، أو قال، أو ذكر، أو أفتى، ونحو ذلك، وكذا لا يقال في التابعين ومن بعدهم.

فما كان ضعيفا فيقال بصيغة التمريض/ (ق٥/أ) فيقال: رُوِيَ عنه، أو نُقل، أو ذُكر، أو يُروى، أو يُذكر، أو جاء، أو بَلغنا.

وإذا كان الحديث أو غيره صحيحًا أو حسنًا ذكرَهُ بصيغة الجزم، وذلك أن صيغة الجزم تقتضي الصحة لمن يضاف إليه، فلا تطلق إلا على ما صحَّ، وإلا يكون في معنى الكاذب عليه[2].

قال النووي - رحمه الله-: "هذا التفصيل يتركه كثيرون من المصنفين في الفقه والحديث وغيرهما، وقد اشتد الإنكارُ للإمام البيهقي على من خالف هذا من العلماء، وهذا تساهل قبيح جدا، حيث يقولون في الصحيح بصيغة التمريض، وفي الضعيف بصيغة الجزم. وقد اعتني البخاري - رحمه الله- بهذا التفصيل في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بجزم، وبعضه بتمريض، مراعيا ذلك، وذلك مما تحقق عليه ورعه واطلاعه"[3].

---

(١) أي: قال رسول الله ﷺ، وما ينسب إليه ﷺ من فعل أو أمر أو نهي على صفة الجزم.

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٠٣).

(٣) نقله عنه ابن حجر في "فتح الباري" (١/ ١٩)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١/٧٦).

العشرون:

قد أكثر البخاري – رحمه الله تعالى– في تراجم أبوابه من ذكر أحاديث وأقوال الصحابة وغيرهم بغير إسناد، وحكم هذا: أن ما كان منه بصيغة الجزم فهو حُكم منه بصحته كما تقدم، وما كان بصيغة تمريض فليس فيه حكم منه بصحته، ولكنه ليس واهيا، فإنه أدخله في كتابه المسمى بالصحيح، ولو كان كذلك لم يُدخله في كتابه، وقد يكون صحيحًا عند غيره(١).

---

(١) ذكر الزركشي في "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (١/ ٢٣٦– ٢٤٧) أنه لا يصح أن يقال أن البخاري اطرد في صحيحه على هذه القاعدة، بل إنه ذكر بصيغة الجزم ما لا يبلغ درجة الصحة، وبصيغة التمريض ما هو صحيح، وذكر لذلك أمثله، ثم قال (٢٤٧/١): "وهو كثير لمن يتبعه، فقد بطل هذا التأصيل ولم يساعده الدليل؛ وأقول: ما علقه البخاري إما أن يسنده في موضع آخر من كتابه، أو لا، فإن أسنده فهو صحيح عنده سواء ذكره بصيغة الجزم أو التمريض، لأن العمل حينئذ بالمسند، وفائدة تعليقه قصد الاختصار عن التكرار، وإنما لم يذكرها كلها بصيغة الجزم اعتمادًا على سندها في موضع آخر فسهل الأمر في ذلك.

وإن لم يسندها في موضع آخر، فينُظر إما أن ينص على ضعفها فيه، أو لا، فإن نصَّ على ضعفها فذاك، وهذا كما سبق مثاله في: زر الثوب بشوكة، والهدية لمن عنده قوم، وإن لم ينص على ضعفها فيه نُظِر كلامه عليه من خارج، فإن عثر عليه إما من تاريخه أو من نقل الترمذي عنه في الجامع أو غيره فالعمل حينئذ بما قال من تضعيف أو تحسين".

وأجاب ابن حجر في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٣٢٦) عمّا وقع من البخاري في ذلك. وانظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ٣٤).

الحادية والعشرون:

إن هذه المنقطعات الواقعة في صحيحه تسمى: تعليقًا، إن كانت بصيغة جزم، كذا سمّاها الدارقطني وغيره من المتأخرين، وشبّهوا ذلك بتعليق الجدار لقطع الاتصال، أو تعليق الطلاق، لأنه معنوي.

ثم إنما يسمى تعليقًا إذا انقطع من أول إسناده واحدٌ فأكثر، ولا يسمى بذلك ما يسقط وسط إسناده أو آخره [(١)]، ولا ما كان بصيغة تمريض.

على أن هذا التعليق إنما يفعله البخاري لما ذكرناه قبلُ مِن أنّ مرادّه بهذا الكتاب الاحتجاج لمسائل الأبواب، فيكون للاختصار، وكثير من هذا التعليق يذكره مسندًا في باب آخر، وربما كان قريبًا.

وما لم يذكر إسناده في كتابه فهو مذكور في غيره من كتب الحديث بأسانيد صحيحة، شرَطَ البخاريُّ ذكرها اختصارًا[(٢)]، وقد أحسن صنعًا الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر المصري حفظه الله في كتابه الذي وضعه في تعليقات البخاري، وسماه: "تغليق التعليق"، فأجاد وأفاد، ووصل كل معلق فيه إلا اليسير، وعم كل ما ذكره/ (ق٥/ب) عن شيوخه وغيرهم بصيغة جزم أو تمريض.

---

(١) تقدم في الفائدة الثامنة الكلامُ على أنواع انقطاع الإسناد.

(٢) انظر في أحكام المعلقات عند البخاري: مقدمة "فتح الباري لابن حجر" (١/ ١٧)، وأيضًا: نكت الزركشي (١/ ٢٣٢)، والتقييد والإيضاح (ص٣٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٣٤)، ونكت ابن حجر (١/ ٣٢٤).

الثانية والعشرون:

رواية الحديث بالمعنى جائزة بشرط: أن يكون عالمًا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرًا بما يختلف فيه دلالتها وإلا فلا بخلاف[١].

وقد منع جماعة من أهل العلم في الحديث والفقه والأصول الرواية بالمعنى مطلقًا.

وجوزها بعضهم في غير الحديث النبوي، وأما فيه فلا.

والجمهور على الأول بالشرط المتقدم، ولكن في غير المصنفات وما دُوّن في الكتب، وما بعد ذلك فلا يجوز بغير لفظه وإن [كان] بمعناه من كل وجه، إلا إذا لم يكن على سبيل الرواية، فأما في الرواية فلا[٢].

الثالثة والعشرون:

إذا كان في أصل الرواية أو الكتاب لفظةٌ وقعت غلط بلا شك، أو لحنًا بلا وجه، والصواب الذي قاله الجمهور: أنه لا يغير في الكتاب، بل يرويه

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤٢٧)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٥٣٢-٥٣٨)، وانظر: "مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى" د. عبدالرزاق الشايجي و د. السيد محمد نوح (ص:٦٢).

(٢) قال ابن الملقن في "المقنع في علوم الحديث" (١/ ٣٧٤): "ثم الخلاف في غير المصنفات أما فيها فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى فإن من رخص إنما رخص لما في الجمود على الألفاظ من الحرج وهو منتف هنا".

على الصواب، وينبه عليه في حاشية الكتاب، وأما عند الرواية فيقول: ([كذا] وقع، والصواب كذا) [(١)].

الرابعة والعشرون:

إذا كان في سماعه: "عن رسول الله ﷺ"، فقال عند الرواية: "عن النبي ﷺ"، أو: "عنه"، والصحيح: جوازه، وبه قال الأئمة المقتدى بهم: حماد ابن سلمة، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر الخطيب، وغيرهم [(٢)].

الخامسة والعشرون:

إذا قُدم بعض المتن على بعض، فإن اختلفت الدلالة لم يجُز، وإلا فيجوز على الصحيح، قالوا بناءً على جواز الرواية بالمعنى، ولا يخفى ما فيه، إذ ليس [هو] تغيير لفظ بلفظ[(٣)].

---

(١) أصل العبارة في المخطوط: (وقع في الصواب كذا) ولا يستقيم المعنى الذي أراده -رحمه الله-، فأصلحتها بما هو الصواب إن شاء الله، وانظر في هذه المسألة: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢١٩).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٢٤٤)، وقال ابن الصلاح: "الظاهر أنه لا يجوز" وذكر الأقوال في المسألة انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٣٣) ، والباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٤٩)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢٠٣/٣).

(٣) ينظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: ٥٤١)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٩٤).

السادسة والعشرون:

اختصار الحديث والاقتصار على بعضه، فيه مذاهب:

فالصحيح جوازه لأهله، حيث لا تختلف الدلالة، فيكون كالحديثين المستقلين، فقد فعل البخاري ذلك في مواضع كثيرة من صحيحه [(١)].

السابعة والعشرون:

خلط الحديث، وهو أن يسمع الحديث من شيخ وبعضه من آخر، فيخلطه ويرويه جملة، يبين بعضه عن أحدهما، وبعضه عن الآخر جائز عندهم[(٢)]، فقد وقع في الصحيح من حديث الزهري، وفي حديث الإفك، حيث رواه عن ابن المسيب، [و] عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبدالله، وعلقمة ابن وقاص، عن عائشة رضي الله عنها، وقال: "كلٌ حدثني طائفة"، وساق

---

(١) ذكر ابن الصلاح المذاهب في اختصار الحديث، في "معرفة أنواع علوم الحديث" لابن الصلاح (ص: ٢١٦) ثم قال: "والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزا عما نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى؛ لأن الذي نقله والذي تركه -والحالة هذه- بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر".
وانظر: نزهة النظر (ص: ٢٢٩)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٥٢).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٣٥)، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٤٧)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٢/ ١٥).

الحديث إلى الآخِر[1]، وعندي في ذلك تفصيل ذكرته في "البداية"، والله أعلم.

تمت الفوائد الجزرية بعون الله تعالى وحُسن توفيقه،

بتاريخ سنة: (١٣١٨).

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" في مواضع أولها في (٣/ ١٧٣) ح (٢٦٦١) كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضا.

فهرس المصادر والمراجع

- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للكنوي، محمد عبدالحي ، أبوالحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ)، المحقق: محمد السعيد بسيوني زغلول، مكتبة الشرق الجديد – بغداد.
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي أبو الحسن سيد الدين علي ابن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية أبو عبدالله محمد ابن أبي بكر بن أيوب (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، لابن قيم الجوزية أبو عبدالله محمد ابن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١)، حققه: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ.
- الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر، (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني، مطابع الرشيد، ١٤٠٩ هـ.

- إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ.
- الأنساب، للسمعاني عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبوسعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.
- الباعث الحثيث (اختصار علوم الحديث)، لابن كثير أبي الفداء إسماعيل ابن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي أبي عبدالله بدر الدين محمد ابن عبدالله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني محمد بن علي اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة – بيروت.
- البدر المنير ، لابن الملقن أبي حفص سراج الدين عمر بن علي الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ) تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله ابن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة ، الرياض، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ.

- تاريخ الإسلام ، للذهبي الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨)، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩.
- تذكرة العلماء في أصول الحديث، لابن الجزري (ت:٨٣٣) / تحقيق: د.المصطفى سليمي، طبعة مركز الموطأ.
- التقريب والتيسير ، للنووي أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦هـ)، وتحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبدالغني، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنور، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ.
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- تهذيب الكمال، للمزي أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد ابن علي بن ثابت (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧ هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت ٨٥٢هـ)، مراقبة / محمد عبدالمعيد

ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

- روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة أبو محمد موفق الدين عبدالله ابن أحمد بن محمد الحنبلي المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.
- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، لمحب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: ٧٢١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: دار الرسالة، الطبعة السابعة١٤١٠هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي زين الدين عبدالرحمن بن أحمد البغدادي، ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) عناية: محمد زهير ابن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري (ت٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي تاج الدين بن علي بن عبدالكافي (ت٧٧١هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري محمد بن محمد بن محمد الشافعي (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، للسخاوي شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: ربيع المدخلي، مكتبة الفرقان – عجمان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
- قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني أبي المظفر، منصور بن محمد المروزي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- قواعد التحديث ، للقاسمي محمد جمال الدين بن محمد (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.
- القَولُ البَدِيعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ، للسخاوي شمس الدين محمد ابن عبدالرحمن ، دار الريان للتراث.
- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي ابن ثابت (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- مجلة البحوث الإسلامية – مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي أبي محمد الحسن ابن عبدالرحمن بن خلاد الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- المحصول، للرازي أبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، مؤلف الأصل: ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، اختصره: ابن الموصلي البعلي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبدالمؤمن ابن عبدالحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، (ت ٧٣٩هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبدالله الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت،الطبعةالثانية، ١٩٩٥ م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبوعمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر -بيروت، ١٤٠٦هـ.
- معرفة علوم الحديث، للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ.
- المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبدالله ابن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- نزهة النظر، لابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي جمال الدين أبو محمد عبدالله ابن يوسف بن محمد (ت٧٦٢هـ) صححه: عبدالعزيز الديوبندي، ومحمد

يالكاملفوري، اعتنى به محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) تحقيق ربيع المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي بدر الدين أبي عبدالله محمد ابن عبدالله (ت٧٩٤هـ) تحقيق: الدكتور زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- نهاية السول شرح منهاج الوصول، لعبدالرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ (المتوفى: ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ.
- نيل الأمل في ذيل الدول، لزين الدين عبدالباسط بن أبي الصفاء الظاهريّ الملطيّ ثم القاهري الحنفيّ (المتوفى: ٩٢٠هـ)، المحقق: عمر تدمري، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- الوافي بالوفيات، للصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	ملخص البحث.	٣٤٤٢
٢	المقدمة.	٣٤٤٤
٣	خطة التحقيق	٣٤٤٥
٤	القسم الأول: قسم الدراسة	٣٤٤٦
٥	الفصل الأول: دراسة المخطوط	٣٤٤٧
٦	المبحث الأول: وصف المخطوط	٣٤٤٨
٧	المبحث الثاني: تسميته و نسبته لابن الجزري	٣٤٤٩
٨	المبحث الثالث: منهجي في تحقيقه	٣٤٥١
٩	الفصل الثاني: ترجمة ابن الجزري	٣٤٥٤
١٠	اسمه ومولده	٣٤٥٥
١١	نشأته وحياته	٣٤٥٦
١٢	شيوخه	٣٤٥٦

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١٣	تلاميذه	٣٤٥٧
١٤	مؤلفاته	٣٤٥٨
١٥	كلام العلماء فيه	٣٤٥٩
١٦	وفاته	٣٤٦٠
١٧	القسم الثاني: النص المحقق	٣٤٦١
١٨	الأولى: التعريف بالإمام البخاري	٣٤٦٢
١٩	الثانية: رواية صحيح البخاري	٣٤٦٧
٢٠	الثالثة: أول مصنف في الحديث الصحيح المجرد	٣٤٧٠
٢١	الرابعة: إجماع الأمة على حجة الصحيحين	٣٤٧١
٢٢	الخامسة: الأحوال المجربة من قراءة صحيح البخاري	٣٤٧٤
٢٣	السادسة: عدد أحاديث صحيح البخاري	٣٤٧٥
٢٤	السابعة: الرد على من استدرك على البخاري في صحيحه	٣٤٧٨
٢٥	الثامنة: التعريف ببعض أحوال السند	٣٤٧٨

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
٢٦	التاسعة: الحكم على اختلاف الرواة	٣٤٨٠
٢٧	العاشرة: زيادة الثقة	٣٤٨١
٢٨	الحادية عشر: قول الصحابي: أمرنا بكذا	٣٤٨١
٢٩	الثانية عشر: الإسناد المعنعن	٣٤٨٥
٣٠	الثالثة عشر: التدليس	٣٤٨٦
٣١	الرابعة عشر: الثقة إذا خلّط	٣٤٨٩
٣٢	الخامسة عشر: معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد	٣٤٨٩
٣٣	السادسة عشر: قول الصحابي إذا قاله لنفسه	٣٤٩١
٣٤	السابعة عشر: قول التابعي إذا اشتهر	٣٤٩٣
٣٥	الثامنة عشر: حكم العمل بالحديث الضعيف	٣٤٩٤
٣٦	التاسعة عشر: كيفية رواية الحديث الضعيف	٣٤٩٦
٣٧	العشرون: في تبويب البخاري بالآية والحديث	٣٤٩٧
٣٨	الحادية والعشرون: المعلقات في صحيح البخاري	٣٤٩٨
٣٩	الثانية والعشرون: رواية الحديث بالمعنى	٣٤٩٩

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
٤٠	الثالثة والعشرون: إذا وقعت لفظٌ خطأ في الكتاب	٣٤٩٩
٤١	الرابعة والعشرون: إبدال لفظ الرسول بالنبي ﷺ	٣٥٠٠
٤٢	الخامسة والعشرون: تقديم بعض المتن على بعض	٣٥٠٠
٤٣	السادسة والعشرون: اختصار الحديث	٣٥٠١
٤٤	السابعة والعشرون: خلط الحديث	٣٥٠١
٤٥	فهرس المراجع والمصادر.	٣٥٠٣
٤٦	فهرس الموضوعات.	٣٥١٣

تم بحمد الله تعالى